السياسة الأوروبية للجوار والموقف الجزائري منها

The European Neighborhood Policy and the Algerian position on it

ترغيني أمـال[1]، زنودة منى[2]

[1]جامعة محمد خيضر بسكرة. مخبر الحقوق والحريات. amel.terghini@univ-biskra.dz

[2]قسم العلوم السياسية.جامعة بسكرة. m.zanouda@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: ../../2020 تاريخ القبول: ../../2020 تاريخ النشر: ../../2020

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على سياسة الجوار الأوروبي وأهم الأهداف التي جاءت من أجلها، باعتبارها إطار مرجعي يوجه العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط. كما تستهدف الدراسة التركيز أساسا على العلاقات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، من خلال تتبع موقف الجزائر من هذه السياسة محاولة لكشف مبررات ودوافع إنضمام الجزائر لهذه السياسة خاصة بعد إجراءات التعديل والمراجعة لها التي شهدتها بين سنتين 2011 و 2015.

النتائج: حاولت الدراسة الإسهام بمجموعة من الأسباب التي جعلت الموقف الجزائري من المعارض لهذه السياسة إلى القبول والانضمام إليها خاصة بعد أحداث الربيع العربي2011 وحرص الجزائر على ضمان حماية أمنها وأمن المنطقة المتوسطية لذلك سارعت الجزائر إلى الانضمام لهذه السياسة من أجل رعاية مصالحها وحمايتها في ظل الظروف الإقليمية التي تعيشها المنطقة العربية.

كلمات مفتاحية:الإتحاد الأوروبي، السياسة الأوروبية للجوار، الموقف الجزائري.

Abstract:

This research paper aims to identify the European Neighborhood Policy and its main goals as a framework guiding the relations between the north and south of Mediterranean. The study also focuses mainly on the relations between Algeria and the European Union, by tracing Algeria's position on this policy in an attempt to reveal the justifications and motives for Algeria's accession to this policy, especially after the amendment or review procedures between 2011 and 2015.

As a result, the study tried to contribute to a set of reasons that made the Algerian position opposed to this policy to accept and join it, especially after the

Arab Spring 2011 and Algeria's attempts to ensure its intersts and security in the Arab region.

Keywords.Européen Union.The EuropeanNeighborhood Policy.Algerian position.

المؤلف المرسل: ترغينيأمال، الإيميل: amel.terghini@univ-biskra.dz

مقدمة:

سعت دول الإتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة إلى إحياء نفوذها الدولي في المناطق التي كانت تشكل محورا أساسيا لسياساتها في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وإعتمدت في ذلك على مبدأ التعاون خاصة مع دول منطقة المغرب العربي. ونظرا للعلاقات للروابط التاريخية بين الدول الأوروبية والجزائر خاصة والتي تميزت بمجموعة من التفاعلات المتنوعة ترجمتها مختلف أشكال المبادرات الأوروبية انطلاقا من مؤتمر برشلونة **1995** كبداية للشراكة الأورومتوسطية، حرصت السياسة الخارجية الأوروبية على تعزيز وتطوير علاقاتها مع دول جنوب المتوسط بما فيها الجزائر وتجسد هذا الاهتمام في مشاريع تحت مسميات عديدة خاصة منها سياسة الجوار الأوروبية والتي شكلت نقطة إنطلاقها سنة **2004** ركنا مهما من أركان السياسة الخارجية للجماعة الأوروبية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

1- التعرف على سياسة الجوار الأوروبي التي إعتمدها الإتحاد الأوروبي مع جيرانه إبتداءا من سنة 2004، رغبة منه في تحديد سياسته الخارجية لتتماشى والأوضاع التي حدثت على المستوى الدولي المجاور خاصة في المنطقة العربية، محاولة منه للحفاظ على العلاقات الجيدة مع دول جنوب المتوسط بما فيها الجزائر.

2- تتبع مسار تطور سياسة الجوار الأوربي خصوصا بعد المراجعة التي شهدتها على أثر ثورات الربيع العربي **2011** من حيث الأهداف والمجالات.

3- التعرف على موقف الجزائر من هذه السياسة وما هو الشيء الجديد التي ستقدمه هذه السياسة للجزائر من حيث إيجابيات وسلبيات هذه السياسة.

الإشكالية: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما المقصود بسياسة الجوار الأوربي؟ وما هي مبررات موقف الجزائر من هذه السياسة؟

منهجية الدراسة: إستعنا من خلال الدراسة أساسا على منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على الحالة الجزائرية وموقفها من سياسة الجوار من خلال تحليل خلفيات الموقف الجزائري ودوافعه.

1. المرجعية المفاهيمية والتاريخية لسياسة الجوار الأوروبية.

1.1. تعريف سياسة الجوار الأوروبي:

سياسة الجوار الأوربي أو سياسة الجوار هي سياسة اعتمدها الاتحاد الأوربي استجابة لعملية توسعه أفقيا على إثر ضم العديد من دول أوربا الشرقية سنة **2004**، هذه الخطوة التي طرحت تحديات كبيرة على دول الاتحاد، وقد ظهرت هذه السياسة في البداية في شكل مشروع سمي بـ "**مبادرة أوربا أوسع**"(بلجيلالي، 2020، ص:310). و قد إنبثقت سياسة الجوار الأوروبي من الفكرة التي طرحت في ديسمبر 2002 خلال إجتماع المجلس الأوروبي في كوبنهاجن، وهي ناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة والذي أطلق في 2003 سياسة الجوار الأوروبي(**enp**) .(طويل، 2012، ص217).

ينطوي مفهوم الجوار على ترسيم الحدود التي يدخل **"الجيران"** في حيزها وعلى بناء علاقة تعاون وشراكة بين الأطراف المختلفة.(بن حسين، 2013،ص 59). فمن خلال وضع سياسة أوروبية للجوار، والتي تم الشروع فيها سنة 2003 وتحققت سنة 2004 فإن الإتحاد الأوروبي كان يضع في الحسبان تصورين أساسيين: تصور موحد للعلاقات الإتحاد الأوروبي مع الدول المجاورة، وكذا إستراتيجية للاندماج دون إمكانية الانضمام. (مناعي،2013، ص69).

وبعد ما شهده الجوار الجنوبي للاتحاد الأوربي في إطار ثورات الربيع العربي سنة **2011** قرر الاتحاد إعادة مراجعة هذه السياسة بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة الجديدة. فبعد أن تعذر على الإتحاد الأوروبي الإتفاق مع كل دول الجوار الأوروبي بنفس الأهداف والآليات، سارع الإتحاد الأوروبي إلى ضرورة مراجعة سياسة الجوار بشكل يستجيب لاهتمامات و إنشغالاتكل دول الجوار بما يتلاءم مع خصوصية كل واحدة، لذا أطلق ما يسمى بمراجعة سياسة الجوار الأوروبي المتجددة و التي كانت مبنية على تحقيق دعم عمليات التحول الديمقراطي و مجموعة كثيرة من الأهداف.

1.2. نشأة سياسة الجوار الأوروبي.

شهدت السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي تجددا ملحوظا إتجاه البلدان المتوسطية عموما والمغاربية بشكل خاص في الفترة التي تلت مؤتمر برشلونة **1995** وتجلى ذلك في بروز ما سمي بالسياسة الأوروبية للجوار.(عياد،2017،ص: 304).

وينطوي مفهوم الجوار بالضرورة على ترسيم حدود المناطق التي يدخل الجيران حيزها وكذلك بناء علاقات دائمة بين جميع الأطراف المكونة لهذه المنظومة الجديدة، كما ترجع جذور السياسة الأوروبية للجوار إلى مبادرة **''الجيرانالجدد''** التي تمت في **2002** من قبل الإتحاد الأوروبي (بوكعومة).

وقد وجدت هذه السياسة الجديدة أصولها في مبادرة رئيس المفوضية الأوروبية السابق رومانو برودي (**Romani Prodi**)التي إقترحها سنة **2002** ليس فقط على الدول المتوسطية، بل على كل الدول التي تحد أوروبا الموسعة برا وبحرا، وتقوم هذه السياسة على تعاون شامل مستوحى من **''فلسفةالجوار**".(سالم، 2012، ص130).

كما يرتبط أصل سياسة الجوار الأوروبية بالتوسع التاريخي الذي حدث في سنة **2004** والتي أصبح على إثرها جيران جدد للاتحاد الأوروبي على حدوده الشرقية، خاصة وأنها ستقدم له فرص وتحديات جديدة في الوقت نفسه. (بلجيلالي، 2020، ص309).

1.3. أهداف وآليات سياسة الجوار الأوروبي.

حدد الهدف الرئيسي "لسياسة الجوار الأوروبية" بتفادي ظهور خطوط فاصلة جديدة بين الإتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه، وتهدف بالمقابل لتعزيز الازدهار والاستقرار والأمن من خلال التأكيد على قيم الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان (European commission, «EuropeanNeighbourhood Policy», https://ec.europa.eu/neighbourhood-(enlargement/neighbourhood/european-neighbourhood-policy_en).

وبشكل عام تشتمل "سياسة الجوار الأوروبية" على أربعة أهداف رئيسية وهي:

- تعزيز التنمية المستدامة في المناطق على جانبي المتوسط في الحدود المشتركة.
- العمل معا لمواجهة التحديات المشتركة في العديد من المجالات مثل البيئة والصحة العامة ومحاربة الجريمة المنظمة.
- ضمان حدود مشتركة فعالة وآمنة من خلال الإجراءات المشتركة.
- تعزيز التفاعلات بين شعوب المنطقة(. Brussels, 12.5.2004. P: 27) .

- إقامة منطقة من الرخاء المشترك والقيم المشتركة عبر إيجاد شراكات أعمق مع جيران الإتحاد الأوروبي.
- التحكم في الهجرة وكل أشكال التهريب إلى داخل الإتحاد الأوروبي.
- بناء الأمن مع دول الجوار الأوروبي، ومنع الصراعات في الجوار الإتحاد الأوروبي.(عودة، 2017،ص:109).

يتبين من خلال هذه الأهداف أن الإتحاد الأوروبي يسعى جاهدا نحو البحث عن الدور الإقليمي من خلال ضمان مصالحه الإستراتيجية في المنطقة وتعزيز علاقاته بدول الجوار خاصة جنوب المتوسط نظرا لظهور تحديات جديدة شهدتها مناطق جنوب المتوسط.

ومن أجل تنفيذ هذه الأهداف تم إنشاء "آلية الجوار والشراكة الأوروبية "**ENPI**قصد تقديم المساعدة المالية للدول الشريكة في سياسة الجوار الأوروبية(**ENP**) ، لتحل محل آلية ميدا**MEDA**التي كانت تدعم الشراكة الأورو–متوسطية. وقد تم تمويل هذه الآلية بحوالي 12 مليار يورو للفترة **2007-2013** قصد تحقيق أهدافها المسطرة. كما خصص ما مجموعه أكثر من 9 مليار يورو خاصة لمنطقة الجوار الجنوبي (بما في ذلك الدول العربية) خلال الفترة بين **2007 – 2013**(زنودة، 2020.ص:123).

كما تم تدعيم "آلية الجوار والشراكة الأوروبية "**ENPI**بمجموعة من الأدوات والبرامج (آليات) قصد تحقيق أفضل للأهداف المسطرة في إطار مجموعة من البرامج:

- **البرامجالوطنية**: حيث يعد برنامج خاص لكل بلد شريك في إطار البلدان 16 المشاركة في سياسة الجوار.
- **البرامجالإقليمية** : حيث يحدد برنامج خاص بدولة من شرق أوربا و دولة من جنوب المتوسط و برنامج آخر عابر للأقاليم (بلجيلالي،2020،ص:312).
- **برامج التعاون عبر الحدود (CBC)**: وهي برامج مشتركة تجمع بين مناطق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة التي تشترك في حدود مشتركة، يتم تمويلها من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية (**ERDF**). وقد تم إنشاء نوعين من البرامج: البرامج الثنائية التي تغطي حدودًا برية مشتركة (أو معبرًا بحريًا قصيرًا)، وبرامج متعددة الأطراف تغطي حوضًا بحريًا. و بلغ عددها 15 مشروعا.(زنودة،2020،ص:123).

كما يرتبط أصل سياسة الجوار الأوروبية بالتوسع التاريخي الذي حدث في سنة 2004 والتي أصبح على إثرها جيران جدد للاتحاد الأوروبي على حدوده الشرقية، خاصة وأنها ستقدم له فرص وتحديات جديدة في الوقت نفسه. (بلجيلالي، 2020، ص309).

1.4 البلدان المعنية بسياسة الجوار الأوروبية:

تنص المادة(**08**) من معاهدة الإتحاد الأوروبي على ضرورة تطوير علاقات خاصة مع دول الجوار، بهدف إنشاء منطقة من الرخاء الاقتصادي وحسن الجوار على حدود الإتحاد الأوروبي، فهناك ستة عشرة دولة تستهدفها سياسة الجوار الأوروبي، يمكن تقسيمها تقريبا إلى أربع مناطق جغرافية كالتالي:

1-دول جنوب المتوسط: المغرب، تونس، ليبيا، الجزائر ومصر.

2-شرق البحر المتوسط: الأردن، إسرائيل، لبنان، الأراضي الفلسطينية، سوريا.

3-شرق أوروبا: مولدوفيا وأكرانيا وروسيا البيضاء.

4-جنوب القوقاز: أرمينيا، جورجيا، أذربيجان.(بلجيلالي، ص311).

وتعتبر الجزائر واحدة من بين هذه الدول **16** ذات موقع ريادي وذو بعد إستراتيجي في السياسة الخارجية الأوروبية فهي تحظى باحترام العديد من الشركاء في المتوسط.

خريطة رقم (1) تمثل بلدان سياسة الجوار الأوروبية

المصدر:

Source :https://www.google.com/search?q=L%27UE+et+ses+pays+voisins+au+sud+m%C3%A9diterran%C3%A9enne&tbm=isch&source=iu&ictx=1&fir=9X7FNj3_2evVXM%253A%252Cr5zS66xGfLKsgM%252C_&usg=AI4

.5 .5 مجالات التعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبية:

حدد الاتحاد الأوربي مجموعة من المجالات الأساسية كمحور لسياسته للجوار في إطار علاقات التعاون بين الأطراف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- بناء علاقات تجارية تفضيلية وإنفتاح السوق.
- تطبيق قواعد السوق الداخلية في هذه البلدان.
- وضع سياسة متعلقة بالهجرة الشرعية وبحركة الأشخاص العابرة للحدود.
- التعاون المكثف بغرض الوقاية ومكافحة الأخطار الإرهابية.
- تدخل الإتحاد الأوروبي في الوقاية من النزاعات وتسيير الأزمات.
- ترقية حقوق الإنسان والتعاون الثقافي.
- إدماج الجيران الجدد للاتحاد الأوروبي في الشبكات الأوروبية للنقل والطاقة والإتصالات وفي الفضاء الأوروبي للبحث. (بوكعومة).

تم تعديلها بشكل عميق في عام 2015، بهدف تعزيز صمود البلدان المجاورة، وهو شرط أساسي لأمن الإتحاد الأوروبي، هدفت في البداية إلى زيادة الترابط القائم على تنمية التجارة وتعزيز الديمقراطية وهذا من أجل خلق منطقة الرخاء وحسن الجوار، لكن مع بداية 2011 ظهرت إضطرابات سميت بالربيع العربي ومع تزايد حدوث الأزمات المتعددة أدى إلى إعادة إصلاح عميق لسياسة الجوار الأوروبية.(Caroline:p1).

وما يلاحظ عن مجالات سياسة الجوار بعد مراجعتها هو أن السياسة الأوروبية للجوار المجددة شملت مقاربة للتعاون في المسائل الأمنية تهدف إلى العمل على الحد من النزاعات والعمل على تحقيق الاستقرار في المنطقة خاصة بعد أحداث الربيع العربي**2011** وغيرها من المسائل العديدة والمتنوعة، مثلدراسة التهديدات الأمنية المتبادلة التي تشمل انتشار الأسلحة النووية والهجرة غير الشرعية، والإرهاب والجريمة المنظمة، التأكيد على الأثر السلبي للصراعات على عمليات التنمية، ودعم عمليات التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان.

.2.مسار انضمام الجزائر لسياسة الجوار الأوروبي:

1.1 دوافع رفض الجزائر الانضمام لسياسة الجوار الأوروبية:

شغل موضوع العلاقات الجزائرية الأوروبية مكانة هامة في جدول أعمال كلا الطرفين، ولقد تبلور ذلك عن طريق خطوات كثيرة ومفاوضات عديدة، حيث اهتم الإتحاد الأوروبي كثيرا بمسألة الشراكة مع بلدان البحر المتوسط بشكل عام والجزائر بشكل خاص لتمتعها بسوق جديدة وواسعة وموقع مميز بتمركزها وسط بلدان المغرب العربي وباعتبارها بوابة لإفريقيا. (حجاج، 2020، ص258). كما تمثل أحد أهم مرتكزات الأمن والإستقرار على مستوى عدة دوائر جيو-إستراتيجية(متوسطية-مغاربية-إفريقية). (غريب، 2018، ص146).

لذا سعى الإتحاد الأوروبي في بداية التسعينات من القرن الماضي إلى طرح مشروع الشراكة مع الدول المتوسطية من بينها الجزائر من خلال مؤتمر برشلونة **1995**. (مزياني،2020، ص151). ولقد ارتكزت هذه الشراكة على ثلاث مرتكزات أساسية هي: الجانب السياسي والأمني، الجانب الاقتصادي والمالي، الجانب الاجتماعي والثقافي.(زكري، 2018، ص102). وقد دخلت اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في **سبتمبر2005** ...

وبما أن الجزائر وقعت و صادقت على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في إطار مسار برشلونة قبل انطلاق السياسة الأوروبية للجوار والشراكة، فإنها تمتلك الإطار القانوني الملائم بتنفيذ هذه السياسة.(بن حسين،2018، ص197.)

كما قام الإتحاد الأوروبي في **2003** بالإعلان عن سياسة جديدة هي السياسة الأوروبية للجوار(**ENP**)، التي تعتبر كامتداد لمسار برشلونة، هذه السياسة أثارت تساؤلات و تحفظات الحكومة الجزائرية عن فحواها، إذ لم يمر سوى وقت قصير عن توقيعها لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ليطلب منها التوقيع على إتفاق جديد، وفي هذا الإطار صرح الرئيس السابق للدبلوماسية الجزائرية و الحكومة، عبد العزيز بلخادم : **" أن السياسة الأوروبية الجديدة للجوار لا تعبر عن رؤية مشتركة للمستقبل بين دول الإتحاد الأوروبي و بلدان الضفة الجنوبية... نتأسف أن نكون مجرد جيران جدد..."**، كذلك إن إلغاء ألية ""**ميدا**"" و تعويضها بآلية مالية مشتركة في إطار سياسة الجوار لا يخدم الجزائر. وفي هذا الإطار وفي رسالة تقدم بها الرئيس الجزائري" عبد العزيز بوتفليقة" لقمة برشلونة في نوفمبر **2005**، صرح فيها بأن:" **زوال آلية ميداMEDA-وتعويضها بآلية مشتركة مع شركاء أوروبا الجدد التي تغطي 400 مليون نسمة و 17 بلدا، بما فيها روسيا لا تكون في إعتقادنا الوسيلة الملائمة لمنطقتنا"** (حدادي،2015، ص150).

ويمكن تفسير هذا الموقف لعدة إعتبارات منها:

تاريخيا: كان مواقف الجزائر تجاه مشاريع الإتحاد الأوروبي، يتسم بالتريث وعدم التسرع، وأحيانا أخرى ""**بالشكوالريبة**""، فهي تأخذ الوقت الكافي في تحليل أبعاد هذا المشروع و إنعكاساته على دول الجوار الموقعة عليه أولا، لذلك فقد انتظرت لما يزيد عن سبع سنوات حتى وقعت إتفاق الشراكة الأورو-متوسطي.

ثانيا: غموض الفرق بين السياسة الأوروبية للجوار ومسار برشلونة، وبما أن الجزائر وقت على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، فقد تساءلت عن جدوى الانخراط في مسارين متوازيين. (قط، 2018، ص184).

ويضيف لويس مارتينيز ""**Luis Martinez**""بعض العوامل الأخرى التي يراها مبررة لموقف الجزائر سواء من سياسة الجوار أو من مشروع"" **الإتحاد من أجل المتوسط**""، هي:

أولا: شعور الجزائر بأن الإتحاد الأوروبي لا يدعمها بشكل كافي فيما يخص انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا: شعور الجزائر بالتحفظ المتواصل على السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي والمبني على التخوف من هيمنة هذا الأخير على قراراتها، وأخيرا غنى الجزائر بموارد الطاقة خاصة مع ارتفاع أسعار البترول الذي يسمح لها بمقاومة السياسات الأوروبية، التي تسوق نفسها عبر إعانات مالية لا تغري الجزائر مقارنة بالمغرب، تونس ومصر. (تمغارت،2013، ص327.)

إضافة إلى تراكم النقاط الخلافية خاصة مع فرنسا كعضو مهم في الإتحاد الأوروبي، وعلى رأسها دعم فرنسا للمغرب في النزاع الصحراوي وقضية مقتل الرهبان السبعة في تبحرين بالجزائر وقضية طلب الجزائر تعويضات عن التجارب النووية التي قامت بها فرنسا في الصحراء الجزائرية، ومن بين الأسباب الأخرى لرفض الجزائر لهذه السياسة، هو رفضها لمشروطية هذه السياسة، وإستنكار ميكانزمات سياسة الجوار الأوروبي التي تتميز بالتقييم والمتابعة عن قرب عند تنفيذ الإصلاحات التي إتفق عليها الشركاء والتي تشكل نوعا من الضغوط و الالتزامات التي لا ترغب الجزائر في التقيد بها على الأقل من باب رفض التدخل في شؤونها الداخلية. (بن حسين، ص198.)

بعد هذه المرحلة من الصمت أعلنت الجزائر رسميا رفضها الإنضمام إلى السياسة الأوروبية للجوار في سبتمبر 2007 مبررة ذلك أنها تفضل أخذ الوقت الكافي لتنفيذ إتفاق الشراكة الذي يربطها بالإتحادالأوروبي.(حرفوش، 2019، ص253.)

لذا فموقف الجزائر الرافض لسياسة الجوار الأوروبي ما هو إلا دليل على قدرة الجزائر على اتخاذ القرارات الإستراتيجية الهامة في المتوسط في ظل موافقة أغلبية دول المغرب العربي.

2..أثر الربيع العربي سنة2011 و مبررات قبول الجزائر الانضمام لسياسة الجوار الأوروبي:

يعود الاهتمام المتزايد للاتحاد الأوروبي بجيرانه المباشرين في الجنوب بدءا من عملية برشلونة، لما يمثله هؤلاء الجيران من مصالح إستراتيجية له(أمين، ص 20.)

إلا أن الإتحاد الأوروبي قد فوجئ بحجم الأحداث التي بدأت تتكشف تدريجيا في الضفة الجنوبية من المتوسط وكان عليه أن يستجيب لما أسماه أحد الكتاب"" **التسوناميالعربي**""(بشارة، 2016، ص82).

فعلى خلفية أحداث ثورات الربيع العربي وما أحدثته من تحولات كبيرة على مختلفة الأصعدة سياسيا وأمنيا بالمنطقة العربية، تمت مراجعة السياسات الأوروبية للجوار في **2011** بهدف وضع إستراتيجيات تستجيب لأحداث المنطقة التي أدت إلى الانتفاضات الشعبية وما ترتب عليها من نتائج أدت إلى عدم الاستقرار والإضطراباتالسياسية. (الشيخ، 2018، ص129.)

فبدأ الإتحاد الأوروبي يفكر في تعديل سياسته للجوار تكيفا مع التغيرات التي تحدث في جواره القريب، حيث إعتمد في 25 ماي 2011 ما سمي بـ:" **سياسة الجوار المجددة"** التي أراد لها أن تكون المحرك الرئيسي من أجل تقديم الدعم الدولي للتغيرات الديمقراطية التي تحدث في المنطقة، علما بأن صانعي السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بالجوار، لديهم قدرة في إعادة إقتراح نفس المنتوج في ثوب جديد. (تمغارت، ص327.)

و فيما يخص الجزائر يمكن القول أن أحداث الربيع العربي جعلت الجزائر تراجع موقفها بخصوص إنضمامها إلى السياسة الأوروبية للجوار المجددة(قط، ص148)، والتي أريد لها أن تكون المحرك الرئيسي من أجل تقديم الدعم الدولي للتغيرات الديمقراطية التي تحدث في المنطقة(بن حسين، ص199.)

إذ تضمنت أولويات مشتركة للتعاون تستجيب بطريقة أفضل للتحديات الحالية وتتماشى مع التطورات التي تعرفها المنطقة.(أبو شاويش، 2018، ص20).

كما يمكن تفسير هذا التطور النوعي في الموقف الجزائري من عدة أبعاد خاصة بالجزائر أولا وأخرى بالوضع الإقليمي الذي تعرفه المنطقة المغاربية والعربية، وأخيرا بموقف أوروبا الجديد، فبالنسبة للجزائر فقد راجع الإتحاد الأوروبي من شروطه، خاصة المتعلقة بالإصلاحات السياسية، ومتابعته لتطبيقها في الدول المنظمة للسياسة الأوروبية للجوار، فضلا عن ذلك فأحداث الربيع العربي واقترابه من أبواب الجزائر، جعل النظام الجزائري يبدي نوعا من الليونة في موقفه المتصلب من السياسة الأوروبية للجوار، حتى يتفادى الانتقادات الأوروبية له بخصوص الإصلاحات الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أن التعديلات التي أدخلتها أوروبا على سياستها الجوارية المجددة، فقد هذبت كثيرا من شروطها السياسية حتى تغري الجزائر للانضمام إليها وكان ذلك لاعتبارات استراتيجية- إقتصادية، تتصل بأزمة الغاز الروسية، فبعد الاضطرابات التي عرفها سوق الغاز الروسي- الأوروبي، قررت الأخيرة اعتمادها على الغاز الروسي والتوجه نحو الجزائر.(قط، ص ص 184-185.)

وتنفيذا لهذا التشبث، خصص المفوض الأوروبي لتوسيع سياسة الجوار، السيد **"ستيفانفول"** زيارة إلى الجزائر بالموازاة مع تبني الإتحاد لسياسة الجوار المجددة، حيث أستضيف في شهر ماي من سنة **2011** في زيارة ثانية للجزائر آملا في استكمال حلقة جيران المغرب العربي بإقناع الجزائر بجدوى التغيير الذي طرأ على سياسة الجوار.

وبعد أن دعيت الجزائر كعضو ملاحظ خلال عرض الإتحاد الأوروبي لسياسة الجوار المجددة على جيرانه، أفصحت منذ نهاية **2011** عن إمكانية انضمامها إليها عبر تصريح وزير الخارجية في ديسمبر من نفس السنة حيث قال:**" قبلت الجزائر الدخول في محادثات – استكشافية– مع الإتحاد الأوروبي حول سياسة الجوار"** وعلى إثر هذا القرار بدأت المحادثات التي أعلن عنها وزير الخارجية، يوم **23** جانفي **2012** من أجل مناقشة رؤية سياسة الجوار المجددة والنظر في إمكانية إنضمام الجزائر إليها وكذا تحضير

ورقة عمل يعتمد عليها لصياغة المخطط الوطني " **الخاصبالجزائر**"، وبدأت تظهر المؤشرات الأولى على قبول الجزائر الإنضمام إلى سياسة الجوار المجددة من خلال زيارة المفوض الأوروبي لتوسيع سياسة الجوار إليها في مارس **2012** والتي تم فيها الاتفاق على استضافة الجزائر لفرقة من المراقبين الأوروبيين بمناسبة الإنتخابات التشريعية التي نظمت في العاشر ماي من نفس السنة.(تمغارت، ص328).

وفي إطار سياسة الجوار الأوروبية الجديدة، قام الإتحاد الأوروبي برصد غلاف مالي إضافي **قدره01** مليار يورو للفترة الزمنية الممتدة بين **2011إلى2013** (سايل، 2016، ص25)، و **221** إلى **270** مليون أورو للفترة **2014-2020**، أما فيما يخص الفترة **2018-2020** فقد خصص للجزائر في إطار الآلية الأوروبية للجوار ما بين: **43.2-52.8** مليون أورو لدعم الحوكمة الاقتصادية والتنوع الاقتصادي، وما بين **27-33** مليون أورو لتهيئة الإقليم من خلال التنمية المحلية ومشاركة المجتمع، كما خصص مبلغ ما بين **16**.2-**19**.8 مليون أورو لتمويل البرامج في مجالات الطاقة و البيئة والمناخ ونفس المبلغ خصص لدعم الجانب المؤسساتي، وخصص مبلغ ما بين **5.4-6.6** مليون أوروو لمشاركة المواطنين والدعم الإجتماعي للشباب .(حرفوش، ص258.)

لذلك فإن الظروف التي حدث فيها التقارب الجزائري الأوروبي فيما يخص سياسة الجوار توضح أن التقارب هو حصيلة لحسابات إستراتيجية في نقطة التقت فيها مصالح الطرفين، فأوروبا قد انتهزت فرصة الإضطرابات المعدية التي تجاور الجزائر لترويض هذا الجار العنيد و انتزاع انضمامه لسياسة الجوار التي تفضلها أوروبا كأداة تطبيقية للشراكة التي تربطها بالجزائر، إلى جانب أنها تفضل الإستقرار في مصادر إمدادها بالطاقة...، أما بالنسبة للجزائر، فإن الاضطرابات التي جاورتها في البلدان العربية، والتي بدت فرصة ذهبية أمام القوى الدولية لإسقاط ببعض الأنظمة في المنطقة(مثلما حدث في ليبيا ويحدث في سوريا) و تهذيب البعض الآخر عن طريق "**فزاعة الديمقراطية**"، دفعت بها إلى تحصين نفسها من هذا الخطر بتقديم تنازل إستراتيجي يبعد عنها الشبهات ألا وهو الانضمام إلى سياسة الجوار الأوروبية إلى جانب إبداء حسن النية عن طريق تفعيل اللجنة الفرعية للشراكة في مجال ' الحوار السياسي' .(تمغارت، ص329).

.خاتمة:

حاول الإتحاد الأوروبي من خلال مبادراته العديدة إلى إعطاء زخم ونفس جديد للعلاقات مع دول الجوار خاصة(دول جنوب المتوسط)، بما فيها الجزائر حيث كانت تجربة الإتحاد الأوروبي مع التوسع مصدر لكل أفكاره والتي تجسدت في أدوات عددية إنطلاقا من مسار برشلونة إلى سياسة الجوار الأوروبية، التي تعتبر كأداة ناعمة لتنسيق العلاقات الأوروبية وتطويرها.

وبخصوص الدول المعنية بهذه السياسة نجدها تتمثل في **16** دولة حيث كان للجزائر نصيب منها بعدما تباينت آرائها ومواقفها بشأن الإنضمام أو الرفض لهذه المبادرة، لذلك تميز موقف الجزائر في البداية ما بين: التحفظ، الصمت، الترقب، الإنتظار، و الرفض وبررت الجزائر موقفها من هذه السياسة هو حرصها الشديد على حماية مصالحها الحيوية وعلى رأسها الوصول إلى اقتصاد قوي ومتنوع قادر على المنافسة، كما تنوعت أسباب الرفض أيضا إلى رفضها القاطع للتدخل في شؤونها الداخلية تحت مبدأ راسخ في سياستها الخارجية وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، خاصة وأن المشروطية السياسية في إطار الشراكة رأت فيها الجزائر نوع من المساس بالسيادة وهذا ما يتنافى مع مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، إلى جانب ذلك رأت الجزائر أن الشراكة الأورومتوسطية و التي انضمت إليها الجزائر لم تصل بعد إلى تحقيق الأهداف المسطرة في الشراكة، لذا رأت الجزائر أن الدخول في سياسة أخرى لم يحن الوقت بعد، لذا كان موقفها هو التأني و الرفض.

لكن تحول الجزائر فيما بعد إلى القبول و الدخول في هذه السياسة كان نتيجة لمجموعة من العوامل لعل أهمها هو المتغيرات والمعطيات الجديدة التي طرأت على الساحة العربية أو ما يسميها البعض بأحداث الربيع العربي **2011**، حيث تمت مراجعة سياسة الجوار الأوروبية عقب الانتفاضات العربية إذ تضمنت أولويات مشتركة للتعاون تستجيب و بطريقة أفضل لمواجهة مختلف التحديات خاصة التحديات ذات البعد الأمني كالهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة، تجارة الأسلحة، التنمية الاقتصادية...وغيرها، لذا رأت الجزائر أن سياسة الجوار الأوروبي فرصة للتعاون ومواجهة كل التحديات

التي تمر بها المنطقة العربية، لذا كان موقف الجزائر واضح بعد الانتفاضات العربية ألا وهو قبول الدخول إلى سياسة الجوار الأوروبية حيث شاركت الجزائر في مراجعة سياسة الجوار الأوروبي والذي مكنها من تعزيز علاقاتها مع دول الإتحاد الأوروبي من جانب تحصين نفسها من الأخطار التي تعيشها المنطقة العربية عامة و المنطقة المغاربية خاصة.

قائمة المراجع:

1-الكتب:

1-بشارة خضر، أوروبا والعالم العربي رؤية نقدية للسياسات الأوروبية من 1957 إلى 2014، (الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، 2016).

2-سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوروبية، (مركز البحوث العربية والإفريقية،(د.س.ن)، القاهرة).

3-عياد محمد سمير،العلاقات الأوروبية المغاربية،(الجزائر، النشر الجامعي الجديد،2017).

4-عودة زمن ماجد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي وآفاقها المستقبلية، (العراق، دار التعليم الجامعي، 2017).

2-الأطروحات:

1-أيمن بلجيلالي، السياسة الخارجية الأوروبية في حوض المتوسط دراسة حالة سياسة الجوار الأوروبي، أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق والعلوم السياسية،الجزائر3،2020.

2-جلال حدادي، الأمن الجزائري في إطار إستراتيجيات النفوذ القوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو، 2015.

3-سالم حمزة، العلاقات الأوروبية –الأمريكية بين المتوسطية والشرق-أوسطية تبادل أدوار وتقاسم مصالح، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية،باتنة، 2012.

4-سليمة بن حسين، الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على دول جنوب غرب المتوسط(2004-2012)،،رسالة ماجستير،(كلية العلوم السياسية والإعلام،الجزائر3، 2013.

5-فيروز مزياني، تحولات البيئة الإقليمية وأثرها على الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة 1، 2020.

6-قط سمير، البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2016-2017.

7-كريم أبو حلا-أبوشاويش، سياسات الإتحاد الأوروبي إزاء الهجرة غير النظامية: التحديات وآفاق المستقبل(2011-2016) دراسة حالة ألمانيا، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة فلسطين، 2018.

8-لطفي صور، التوجهات الأوروبية الجديدة في منطقة المتوسط، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية،تلمسان، 2011.

9-محمد أمين مناعي، المتغير الأمني في سياسة الجوار الأوروبي تجاه النظام الإقليمي المغاربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر3، 2013.

3/ المقالات:

1-إسمهان تمغارت، تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد09، جوان .2013.

2-أيمن بلجيلالي، سياسة الجوار الأوروبية: الفرص والتحديات، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد01، 2020.

3-بن عمر عواج، الإلتزامات الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط في ظل سياسة الجوار الأوروبي، **مجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد 02، جويلية 2021.

4-جعفر عدالة، تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد2، ديسمبر 2014.

5-حكيم غريب، البعد المتوسطي في التعاون الجزائري الأوروبي في مكافحة الإرهاب(الأطر و التحديات)، **مجلة البدر**، العدد09، 2018.

6-زكري لامية، الشراكة الأورومتوسطية-جوانبها، أهدافها، وآلياتها، **مجلة حوليات**، العدد32، ديسمبر 2018.

7-سايل سعيد، العلاقات الأوروبية-المتوسطية في ظل التحولات السياسية الجديدة بالعالم العربي2011-2015، **مجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد6، جوان 2016.

8-سليمة بن حسين، مبررات تحول موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد9،العدد03، ديسمبر 2019.

9-سهام حرفوش، آليات التمويل الأوروبي للجزائر في إطار سياسة الجوار الأوروبي، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير**، العدد 1، ديسمبر 2019.

10-طويل نسيمة، سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط، **مجلة المفكر**، العدد 08، ديسمبر 2012.

11-محمد عبد الحفيظ الشيخ، السياسات والآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ضوء تداعيات الثورة الليبية، **مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل**، المركز الديمقراطي العربي، العدد3، سبتمبر 2018..

12-مراد حجاج، العلاقات الجزائرية الأوروبية من إتفاقيات التعاون المشروط إلى إتفاقيات الشراكة الموسعة،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد16، جانفي 2020.

13-مهدي بوكعومة، العلاقات الأورومتوسطية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 05، العدد 01.

14-زنودة منى، دور الاتحاد الأوربي في دعم الديمقراطية في الدول العربية بعد الربيع العربي، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد163، خريف2020.

4-المراجع باللغة الأجنبية:

1-European commission, «EuropeanNeighbourhood Policy», https://ec.europa.eu/neighbourhood-(enlargement/neighbourhood/european-neighbourhood-policy_en.

1-Neighbourhood Policy», , Web site: https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/european-neighbourhood-policy_en.

3-Caroline Janvier et M. Joaquim Pueyo.La Politique européenne de voisinagehttps://www2.assemblee-nationale.fr/content/download/312796/3038453/version/1/file/Quatre+pages+Politique+europ%C3%A9enne+de+voisinage.pdf.